الأنباء
الاربعاء 15 فبراير 2012

"قررنا عدم المشاركة في الوزارة الجديدة للقيام بدورنا الرقابي والتشريعي"

نواب: مددنا يد التعاون من خلال المشاركة في الحكومة ورغبتنا لم تلقَ القبول

جانب من اجتماع النواب بديوان د. فيصل المسلم مساء أمس الأول (هاني الشمري)

أصدر عدد من النواب بيانا بعد انتهاء اجتماعهم بديوان النائب د.فيصل المسلم مساء أمس الأول جاء نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.. وبعد

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

إن نواب الأمة المجتمعون اليوم والموقعون على هذا البيان يعون تماما المرحلة الحساسة التي تمر بها بلادنا الحبيبة وما يصاحب هذه المرحلة من تحديات إقليمية ودولية، وكما يدركون مستوى طموح الشعب الكويتي وآماله وتطلعاته، لذلك كنا كنواب للأمة نفضل العمل من خلال المجلس كمشرعين ومراقبين لا كأعضاء للحكومة، إلا أن الرسائل التي وصلتنا تباعا بأن رئيس مجلس الوزراء المكلف يتساءل كيف يكون هناك تعاون والاغلبية البرلمانية ترفض المشاركة في حكومته، ولهذا قرر الموقعون أدناه والذين يمثلون الغالبية البرلمانية في مجلس الأمة القيام بمسؤولياتهم ومحاكاة طموح الشعب الكويتي، وبعد عدة اجتماعات للكتل النيابية والنواب المستقلين اتفق المجتمعون على المشاركة في الحكومة تحملا منهم للمسؤولية بعدد يصل لتسعة أعضاء مع حزمة قوانين إصلاحية ضمن برنامج تنموي وطني لإنقاذ البلد، فشكلت لجنة من سبعة أعضاء لمقابلة رئيس مجلس الوزراء ناقلة اليه ما تم الاتفاق عليه، ولم يلق عرضنا القبول وبدلا عنه تم عرض ثلاث حقائب وزارية، وبناء على ما تقدم أجمع الموقعون على هذا البيان على ما يلي:

أولا: ان هذا العدد في الحكومة لا يُمكّن الاغلبية البرلمانية من تحقيق طموحات الشعب الكويتي في التنمية والإصلاح.

ثانيا: عدم المشاركة في الحكومة والقيام بدورهم الرقابي والتشريعي، والعمل على التنمية وتقديم المشاريع الإصلاحية التنموية ضمن جلسات محددة، ومكافحة الفساد بشتى أنواعه.

ثالثا: رسالتنا الى الشعب الكويتي الكريم ان الأغلبية مدت يدها للتعاون وأبدت رغبتها في المشاركة في السلطة التنفيذية تحملا منها للمسؤولية التاريخية، إلا أن هذه الرغبة لم تلق القبول.

ختاما يؤكد النواب المجتمعون على الالتزام بكل واجباتهم الوطنية والدستورية، وعلى بذل الجهود لتحقيق تطلعات الشعب الكويتي.

● سلطان العبدان

د. عبدالله الطريجي ود. فيصل المسلم وخالد السلطان

الموقعون على البيان

احمد السعدون، د.عادل الدمخي، د.احمد مطيع، عبدالله البرغش، اسامة الشاهين، عبدالرحمن العنجري، اسامة المناور، عمار العجمي، الصيفي الصيفي، فيصل اليحيى، بدر الداهوم، د.فيصل المسلم، د.جمعان الحربش، فلاح الصواغ، حمد المطر، محمد الدلال، د.خالد شخير، د.محمد الهطلاني، خالد السلطان، محمد الكندري، خالد الطاحوس، محمد هايف، سالم النملان، محمد الخليفة، شايع الشايع، مسلم البراك، علي الدقباسي، مناور ذياب نقا، عبداللطيف العميري، مبارك الوعلان، د.وليد الطبطبائي ونايف المرداس.

محمد الدلال وفيصل اليحيى ود. حمد المطر

د. عادل الدمخي وشايع الشايع وفلاح الصواغ ومناور نقا وأسامة المناور

المطيري: أمام مجلس الأمة فرصة لتعديل قانون الخدمة المدنية وإقرار السلم الوظيفي

أدلى رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، فايز علي المطيري بتصريح صحافي جاء فيه:

بعد ايام قليلة يأخذ مجلس الامة الجديد فعاليته ويبدأ اعماله في دور الانعقاد القادم، وتتشكل الحكومة الموعودة برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وتعود البلاد لاكمال مسيرتها التنموية بكامل فعالياتها التشريعية والسياسية والادارية المعهودة.

نحن متفائلون بهذه المرحلة القادمة، خاصة وان المجلس الجديد يحتوي على الكثير من الكفاءات والقدرات التي تبشر بالخير، ففيه عدد كبير من حملة شهادة الدكتوراه والمستويات العلمية العالية، ومن الرجال السياسيين والنقابيين ذوي الخبرة والتجربة الطويلة والعريقة، ويحوز على جميع العناصر التي تؤهله للقيام بمهماته التمثيلية والتشريعية والرقابية على خير ما يرام. كما اننا موعودون بحكومة جديدة تحمل كل المواصفات التي تؤهلها لادارة شؤون البلاد والشعب على احسن وجه، وان لدى رئيسها، سمو الشيخ جابر المبارك كل القدرة على اختيار افضل الكفاءات لمعاونته على القيام بهذه المهمة والمسؤولية الوطنية الكبيرة.

اننا نأمل ان يسود التفاهم ويتم التعاون بين السلطتين من اجل مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة من حولنا، لكي نتمكن من تجنيب البلاد الهزات والعثرات التي تقف في طريق متابعة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح. لاسيما وان امام مجلس الامة والحكومة عدد كبير من المهمات التشريعية والتنفيذية التي تتعلق بمعيشة ومستقبل المواطنين بصورة عامة والطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود والمتوسط على وجه الخصوص، وفي مقدمة هذه القضايا تعديل قانون الخدمة المدنية المعمول به منذ عام 1979 والذي لم يعد يصلح للعمل بموجبه في ظل ظروف التطور الراهنة، وأقرار السلم الوظيفي، واتاحة فرصة الترقي للوظائف الاشرافية، للحد من الواسطة وايصال الشخص المناسب للمكان المناسب، ومن اجل اعطاء الكفاءات الفعلية فرصة اكبر للمساهمة في بناء البلد وانجاح عملية التنمية. وفي هذا الاطار فان السلطتين مدعوتان للعمل على تحديد جلسة خاصة لمناقشة واقرار هذه الامور، لتحقيق الكوادر وزيادة العلاوات وتوزيعها بشكل عادل على جميع فئات العاملين، وتحقيق مطالب الحركة النقابية المشروعة والمزمنة، ودفع مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية للتجاوب مع مطالب العاملين المركونة في الادراج منذ عدة سنوات، وتلبيتها في اسرع وقت ممكن.

وبالاضافة الى ذلك ينبغي على مجلس الامة انهاء الجدل الذي اثاره اقرار قانون التخصيص من قبل المجلس السابق، لجهة اعادة النظر بهذا القانون المخالف للدستور، والمخالف لارادة الشارع الكويتي والاكثرية الساحقة من الفئات الشعبية التي ترفض بيع مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية وثرواتها الوطنية الى القطاع الخاص. فالمخاطر الكبيرة التي يحملها هذا القانون لا تكمن فقط بكونه مخالفة فادحة لدستور البلاد، وانما ايضا لانه يهدد بصورة خطيرة المصلحة الوطنية العليا للكويت، ومستقبل اقتصادنا الوطني، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من مختلف الفئات الشعبية.

اننا متفائلون بالمرحلة الجديدة المقبلة، في ظل حكومة وبرلمان جديدين يحملان كل المواصفات التي تدعو للتفاؤل، ونأمل ان يكون تفاؤلنا في محله لاننا على قناعة تامة بأن الاسباب التي تدعونا اليه واقعية وحقيقية، وليست فقط تيمنا بالمثل القائل: تفاءلوا بالخير تجدوه.

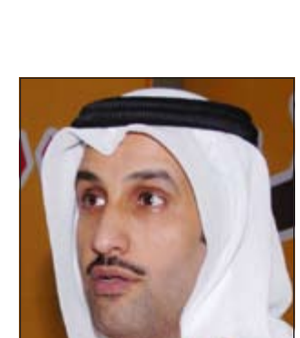

فايز علي المطيري

«تماهي» يناشد «الشعبي» تعديل المادة الثانية من الدستور

ناشد تيار المسار الأهلي (تماهي) كتلة العمل الشعبي الموافقة على تعديل المادة الثانية من الدستور والانضمام إلى ركب القوى السياسية المطالبة بالتعديل، ولاسيما ان المطالبة بالتعديل تعتبر مطالبة تاريخية شعبية قد تهيأت الظروف لتحقيقها.

م.عبدالمانع الصوان

وأشار التيار انه لولا تميز حركة العمل الشعبي بالاعتدال والمحافظة لما تحصلت على هذا التأييد والإجماع على نهجها ومواقفها من قبل المواطنين والناشطين السياسيين على حد سواء.

وقال التيار يعتبر تعديل المادة الثانية حقا أصيلا يعبر عن خصوصية المجتمعات الاسلامية الراغبة في مزيد من الممارسة الاجتماعية المسؤولة تجاه المجتمع والدولة والتي بدورها تعكس ملامح الهوية الاسلامية للشعب الكويتي الذي يطالب بحق تاريخي مكتسب وراسخ، شأنه شأن الدول المتحضرة التي لا تقبل بتهميش ركائز هويتها وثقافتها وتقاليدها لمجرد الالتزام بنظرية الديموقراطية الغربية التي لا يتناسب تطبيق بعض مفاهيمها مع واقعنا العربي المسلم المتميز بعمق الحضارة وسمو الأخلاق.

كما أشار التيار الى انه على الرغم من محاولات الدول المتقدمة فصل الدين عن الدولة على ممر التاريخ الحديث، إلا انه لوحظ عودة الكثير من الدول لتوظيف الدين والأخلاق في الكثير من الممارسات الاجتماعية والسياسية، ولاسيما عودة دول الاتحاد السوفيتي السابق لتفعيل دور الدين في الدولة هو خير مثال على عدم تعارض دور الدين مع دور الدولة، ويعبر عن الحاجة الماسة للمجتمعات المتحضرة لمبادئ سامية تحافظ على استقامة الفرد والمجتمع.

واستدرك التيار: التفات العالم بأسره إلى النظام الاقتصادي الإسلامي، وتطبيق الرؤية الاسلامية في حل الكثير من الإشكالات المالية والاقتصادية، دليل آخر على مرونة وحيوية تعاليم الشريعة السمحة، نافيا أن يكون الدين عائقا أمام التطور والرفاه الإنساني، منوها بأحقية الشعوب الاسلامية في استخدام علومها وثقافتها واستغلال قواها البشرية لتطبيق المنهج الحضاري السليم بهدف تقويم أخطاء العبث المادي المحض الذي لم يراع الجانب المعنوي والاهم في حياة الشعوب.

وشدد التيار في آخر البيان على دعم كل الجهود الرامية لتعديل المادة الثانية من الدستور، مطالبا كتلة العمل الشعبي بالاستمرار في تحقيق تطلعات ومناشدات الشارع كما كانت دائما وأبدا.

لم يوقّع على البيان التزاماً بمبدأ فصل السلطات

العدساني: لست منتمياً لأي كتلة والحكومات السابقة تتحمل مسؤولية توقف التنمية

أكد النائب رياض العدساني أن الكويت للجميع وكلنا تحت رايتها، ولابد من تحصين كويتنا الغالية بالوحدة الوطنية، مشددا على انه يجب المحافظة على البلد وعدم شق الصف الوطني وسنتصدى لكل من يعبث بتفكيك النسيج الاجتماعي، مؤكدا أننا نمر بمرحلة حرجة ويجب الاستفادة من الفوائض المالية التي وصلت الى 13,2 مليار دينار خلال التسعة أشهر من ميزانية الدولة وذلك بسبب الطفرة النفطية،

موضحا أن الظروف السياسية تنعكس وتؤثر سلبا على الأمور الاقتصادية، لذلك يجب استثمار الوفرة المالية لصالح تطوير البلد.

وأضاف من أهم الاقتراحات بقوانين التي سيقدمها في مجلس الأمة بعد أداء القسم قانون هيئة مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية وحماية المبلغ وتعارض المصالح، بالإضافة استقلال القضاء ماليا واداريا ومخاصمة القضاء، وتعديل في قانون ديوان المحاسبة بشأن إبلاغ النيابة على أي تعد على الأموال العامة، وانشاء بنك التنمية لتمويل المشاريع التنموية، موضحا انه لابد من وضع الأسس الصحيحة لتطوير البلد.

وأضاف: لقد تراجعنا في ظل ظروف ملائمة لتطوير البلد، فتزايد عدد البطالة وتفاقمت القضية الاسكانية وشلت التنمية في كل المقاييس، ولذلك يجب تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالأخص السلطة التنفيذية، وعليها أن تبادر بالتعاون وتقوم بمرحلة بناء البلد وتطويره، لأن الحكومة هي من تقوم بتنفيذ المشاريع، وستتم محاسبة المقصر وفق الدستور والقانون، مشددا على وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

وأوضح العدساني انه قد لبى دعوة النواب وتشرف كثيرا بلقائهم وذلك من باب التعاون وتحقيق المصلحة العامة، أما حول عدم توقيعه للبيان بخصوص تعيين تسعة وزراء، أوضح أن المادة 50 من الدستور تنص على انه: يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور. مبينا احترامه لكل الأراء.

ونفى النائب العدساني ان يكون منتميا لأي تيار او كتلة سياسية سواء داخل المجلس او خارجه مجددا تأكيده على أنه نائب مستقل ومحافظ ولا يتبع احدا.

وأوضح العدساني ان سبب رفضه التوقيع على بيان النواب المجتمعين اول من امس والذي قدم الى رئيس مجلس الوزراء هو لتعارض ما جاء بالبيان مع نص المادة (50) من الدستور الرامية الى فصل السلطات مؤكدا ان اختصاص ومسؤولية السلطة التشريعية هو الرقابة والتشريع واصدار الميزانيات.

وقال انني احبذ العمل الرقابي والتشريعي لاسيما كوني في بداية العمل البرلماني لذلك افضل ان اكون بين مقاعد النواب.

وحمل العدساني الحكومات السابقة مسؤولية توقف عجلة التنمية وعدم تحقيقها ما يخدم الدولة والاقتصاد، مبينا انها لم تحقق شيئا لصالح الدولة رغم الوفرة المالية لاسيما في الاشهر التسعة الاخيرة التي ارتفع فيها الاداء المالي الى 19,2 مليار دينار.

وقال: الحكومات السابقة هدمت الدولة ولم تعمل على بنائها ولذلك نتمنى ان تتحول النظرة التشاؤمية الى نظرة تفاؤلية وايجابية.

رياض العدساني